مجلة جامعة التنمية البشرية / المجلد.٣ العدد.١ أذار ٢٠١٧: ص ص ٧٠- ٩٢
DOI: 10.21928/juhd.20170315.04, e-ISSN: 2411-7757, p-ISSN 2411-7765

دور المجال العام في ترسيخ الحكم الرشيد *

The Role of Public Sphere in Consolidate Good Governance

أ.د. أنور محمدفرج محمود / جامعة التنمية البشرية

١. المقدمة:

تعد كيفية سير عملية الحكم، وتحديد دوائر الحكّام والمحكومين، وكيفية التمييز بينهما، ومعرفة الآليات المستخدمة في تنظيم العلاقة بين هذه الدوائر، بالإضافة إلى تقييم النتائج المستخرجة، وتمييز الحقوق والواجبات الناشئة من تلك العملية، من الأمور التي حضيت بالإهتمام والدراسة من قبل الحقول العلمية المختلفة في التاريخ الإنساني. وشهدت هذه العملية تجاذبات كثيرة بين مختلف المفكرين والفلاسفة، والمدارس الفكرية والمذاهب الآيديولوجية، وصولاً إلى بناء نماذج من نظم سياسية مختلفة تحاول أن تجمع بين القيم السياسية الأساسية مثل الحرية والمساواة والعدالة من جهة وتأسيس النظام القانوني والإداري الفعال والكفوء في الإنتاج والتنمية والمستجيب لمطالب الشعب.

من هنا تراوحت حكاية السياسة باعتبارها الحقل المؤثر في عملية الحكم عبر العصور المختلفة بين: تقديم رؤية (مثالية) لما يجب أن يكون عليه الحكم متمثلة في العدالة والقيم العليا المرجوة منها وهي السعادة والخير العام من جهة، وتقديم رؤية (واقعية) لما كان وما هو كائن بالفعل في حياة الإنسان متمثلة في علاقات القوة والنفوذ والهيمنة المترسخة في الواقع من جهة أخرى، وضلت هذه الثنائية قائمة حتى برزت الرؤى التي تركز على عامل ثالث وهو (القانون) الذي يوفق ويجمع بين (المثال والواقع)، فمن خلال (القانون) وبناء مؤسسات قانونية يمكن إيجاد نمط من الحكم، تحضى بالشرعية من قبل الناس وتتبع آليات قابلة للمسائلة وقادرة على الإستجابة لمطالب الناس وتخضع لمبدأ سيادة القانون.

ونتيجة لذلك التدافع الإنساني في بيئة تفاعلية وحرة عرفت بـ(المجال العام، Public Sphere) جرى فيها تقديم الرؤى المتباينة من قبل المفكرين والسياسيين وخبراء الإدارة والإقتصاد، بالإضافة إلى بناء التجارب المختلفة في كافة أنحاء العالم، تبلورت نماذج لتنظيم آليات الحكم، من أبرزها (الحكم الرشيد، Good Governance) حيث تم دعمه من قبل المنظمات العالمية مثل الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية العالمية مثل البنك الدولي، وقدمت آليات الحكم الرشيد بمثابة وصفات عالمية تتخطى الآيديولوجيات والأديان والحضارات المختلفة حول العالم، وساعد هذا المجال العام على الجمع بين الرؤية (المثالية) والإستجابة (الواقعية) والإستناد إلى (القانون)، بحيث أضفى حكماً قيمياً على ممارسة السلطة لإدارة شؤون المجتمع.

* قدم هذا البحث في المؤتمر العلمي الدولي الثالث– المشترك لجامعة التنمية البشرية/نيسان ٢٠١٦

١:١: مشكلة البحث:

لم تشهد المجتمعات الإنسانية المختلفة نفس الدرجة من التطور في عملية الحكم ولم ينشأ الحكم الرشيد في كل الدول على الرغم من الوجود الشكلي للمؤسسات والعمليات والإجراءات، وهنا تبرز مشكلة البحث من خلال طرح الأسئلة الآتية:

- ✓ مالذي يجعل الحكم الرشيد في بعض الدول قوياً بينما نجد آليات الحكم الرشيد في دول أخرى ضعيفة؟
- ✓ ما مدى تأثير وجود المجال العام وفاعليته في تفعيل آليات الحكم الرشيد في المجتمعات المختلفة؟
- ✓ ماهو الفضاء المشترك الذي يجمع بين إمكانية مساءلة الحاكم وقدرة الإستجابة لمطالب الناس؟

١:٢: متغيرات البحث:

يعتمد البحث على (المجال العام) كمتغير مستقل ومؤثر و(الحكم الرشيد) كمتغير تابع.

١:٣: الإطار النظري:

يعتمد الباحث على رافدين نظريين من أجل تبني إطار نظري للبحث، وهما:

١. مفهوم المجال العام عند االفيلسوف الألماني (يورغن هابرماس) من خلال كتابه (التحول البنائي للمجال العام، The Structural Transformation of the Public Sphere) بشكل خاص، وإسهاماته النظرية عن الديمقراطية التداولية بشكل عام.
٢. مفهوم الحكم الرشيد وأهم آلياته من خلال تعريفات منظمة الأمم المتحدة، ومساهمات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP).

١:٤: فرضية البحث:

ينطلق هذا البحث من فرضية أساسية مفادها أن هناك علاقة إيجابية بين مدى انفتاح المجال العام وترسيخ الحكم الرشيد في المجتمع والدولة.

١:٥: منهجية البحث:

تحديد مجموعة عوامل ومؤشرات لتوضيح دور المجال العام ومدى تأثيره في توطيد أركان الحكم الرشيد وترسيخ آلياته على مستوى الدولة والمجتمع، أي الربط بين تلك العوامل والمؤشرات كمقدمات ومدخلات مؤثرة في ظهور آليات الحكم الرشيد كنتائج ومخرجات نهائية.

مجلة جامعة التنمية البشرية / المجلد.٣ العدد.١ أذار ٢٠١٧: ص ص ٧٠- ٩٢
DOI: 10.21928/juhd.20170315.04, e-ISSN: 2411-7757, p-ISSN 2411-7765

٢. مفهوم المجال العام Public Sphere:

يمكن العثور على دلالات مختلفة لمفهوم (المجال العام) في كل من الفلسفة وعلم الاجتماع، ولكن يعد كتاب الفيلسوف الألماني (يورغن هابرماس) المعنون بـ"التحول البنائي للمجال العام" الذي نشُر لأول مرة بالألمانية في الستينات وترجم إلى الإنجليزية في الثمانينات من القرن الماضي، بمنزلة نقطة الإنطلاق لمناقشة هذا المفهوم.[١] لذلك تنطلق الدراسات الفلسفية–السياسية المقدمة من أجل تحديد مفهوم المجال العام في الفلسفة السياسية المعاصرة من أعمال (هابرماس) ومشروعه الفلسفي–السياسي المستند إلى إسهاماته حول (العقلانية التواصلية) و(أخلاقيات المناقشة) و(الديمقراطية التشاورية).

لقد قام (رشيد العلوي) بتحديد مفهوم المجال العام لدى (هابرماس) بستة دلالات متنوعة، وهي:[٢]

- ✓ **سياسية**: نمط اجتماع للأفراد في المدينة وكيفية تنظيمهم لشؤونهم واستعمالهم لمواهبهم الذهنية والجسدية"
- ✓ **إجتماعية**: تمثل مسحاً لكل البنيات الإجتماعية من جهة مكوناتها ووظائفها وكيفية تفاعل عناصرها"
- ✓ **إقتصادية**: تشمل مختلف علاقات الإنتاج والإستعمال والتبادل وطبيعة اشتغالها تحرراً أم اغتراباً"
- ✓ **ثقافية**: تتعلق بالإنتاجات الرمزية اللغوية والأدبية والفكرية للبرجوازية الناشئة.
- ✓ **إتيقية**: توجيه الإنسان لذاته فكراً وعملاً بفضل معايير إتيقية محددة في أخلاقيات المناقشة"
- ✓ **أنطولوجية**: وجود الفرد داخل مجال مؤسس على مبادئ ومحكوم بقيم حارسة للإنسانية، تربة الوجود المشترك من أجل العيش المشترك.

بينما لخص (كريغ كالهون، **Craig Calhoun**) العناصر الأساسية للمجال العام، كالآتي:[٣]

- ✓ القدرة على المخالطة والتواصل الإجتماعي مابين الأفراد، دون اعتبار للمكانات الإجتماعية التي يشغلها هؤلاء الأفراد.
- ✓ تعتبر المناقشات العقلانية هي الحكم الوحيد في أية قضية تطرح للنقاش والحوار.
- ✓ تمثل الموضوعات والقضايا المطروحة للنقاش في المجال العام قضايا لم تكن مطروحة لمثل هذا النقاش والنقد، مثال القضايا والموضوعات المرتبطة بالحكومة والمؤسسات الدينية وسلطة الدولة.
- ✓ من أهم سمات المجال العام عملية احتوائه لعدد كبير من الأفراد في إطار عملية نقاش وحوار واحد، يدور هذا الحوار حول قضية واحدة تهم جميع الأفراد (المشاركين وغير المشاركين في الحوار).

ولخصت (نانسي فريزر) المبادئ الأساسية لأطروحة (هابرماس) حول (المجال العام) في:[٤]

- ✓ يتعارض مع المصالح الخاصة والنقاشات الخاصة.

---

[١] د. هاني خميس أحمد عبده، **الدين والثورات السياسية: الحالة المصرية نموذجاً**، مجلة رؤى إستراتيجية، العدد/ ٣، يونيو/ ٢٠١٣، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ص ٣٧.

[٢] رشيد العلوي، الفضاء العمومي من هابرماس إلى نانسي فريزر، مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، ٨/ نوفمبر/ ٢٠١٤، متوفر على الرابط: HTTP://MOMINOUN.COM/PDF1/2014-11/545E02A2D35592087784350.PDF

[٣] نقلاً عن: خالد كاظم أبو دوح، مفهوم المجال العام: الأبعاد النظرية والتطبيقات، مجلة (إضافات)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد (١٥)، (صيف/ ٢٠١١)، ص ١٤١–١٤٢.

[٤] نورالدين علوش، تحولات الفضاء العمومي في الفلسفة السياسية المعاصرة: من هابرماس إلى نانسي فرايزر، مجلة (إضافات)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العددان (٢٦–٢٧)، (ربيع– صيف/ ٢٠١٤)، ص ٨٥.

- ✓ **الخير المشترك والمصلحة العامة هي الغاية.**
- ✓ **يعتمد على النقاش العقلاني المؤدي إلى الإجماع.**
- ✓ **يسمح بتشكيل رأي عام مرتكز على الحجاج.**
- ✓ **يضع اللامساواة الإجتماعية جانباً ليتم النقاش بين ذوات متساوية.**

وبناء على تلك الدراسات وغيرها وبالرجوع إلى مؤلفات (هابرماس) نحاول هنا أن نستخلص دلالات محددة لمفهوم المجال العام واستخداماته المتعددة، كالآتي:

٢. ١. مجال يعتمد على الإستعمال العمومي للعقل وإجراء نقاش عقلاني تواصلي:

المجال العامّ هو فضاء عقلانيّ (Rational) بالمقام الأوّل، فضاء عقلانيّ بمعنَيين: فهو عقلانيّ باعتبار أنّه يستبعد غير العقلانيين، وعقلانيّ باعتبار ما يُناقشُ فيه من حيث دلالته المعياريّة.[١] والمجال العام ليس نظاماً مغلقاً، بل يشكل شبكة من العلاقات العقلانية بين الأفراد الأحرار والمتساوون الذين يقومون بالتداول الحر للأفكار والنقاش النقدي في الأماكن العامة والمفتوحة، مع تهميش للأصول العرقية والمكانة الإجتماعية الإقتصادية، والجميع يساهمون باعتبارهم مواطنون مشاركون في النقاش العقلاني المستند إلى أفضل الحجج، مع توجيه النقد لمجال السلطة العامة في الدولة.[٢]

تعني العقلانية عند (هابرماس) أمرين إثنين: المنافحة عن العقل باعتباره الملاذ، مع الوعي بضرورة تجديده، وذلك بنقل عنصر الثقل فيه من المسلك الأداتي إلى الحوارية التواصلية القائمة على النقد" ثم بالبحث في هذا العقل ذاته عن عناصر تمكننا من لحم التمزقات التي خلقتها الحداثة على مستوى المشروعية السياسية والأخلاقية، وذلك باجتراح أسس منه تكون كونية ومتعالية في طبيعتها. العقل إذن عنده هو العمدة، وأساس النظرية الاجتماعية (مجتمع التواصل) والسياسية (الديمقراطية الحوارية)" وهو السلاح الأقوى في مواجهة النزعات اللاعقلانية، فلسفية كانت أو علموية.[٣]

٢. ٢. مجال مفتوح لكل المواطنين بخصوصياتهم:

يقول (هابرماس): نَعْني بـ"المجال العامّ" قبل كل شيء جانباً من حياتنا الإجتماعية، ويمكن فيه أن يتشكل شيء يَقترب من الرأي العام. إمكانية الوصول إليه مضمون لكُلّ المواطنين. يتشكل جزء من المجال العام مع إجراء كل محادثة بين مجموعة أفراد منحدرين من المجال الخاص (Private Individuals) لتكوين كيان عام (Public Body).[٤]

---

[١] **كريم محمد، "المجال العام" كمتخيَّل اجتماعي حديث، موقع (إضاءات) بتاريخ <26/01/2016>، على الرابط:** HTTP://IDA2AT.COM/PUBLIC-DOMAIN-AS-A-MODERN-SOCIAL-VISUALIZER/.

[٢] د.شێرزاد ئەحمەد نەجار، ئیدریس شێخ شەرەفی، "پانتایی گشتی PUBLIC SPHERE" وەك بواریك بۆ گفتوگۆی رەخنەیی- عەقڵانی، گۆڤاری یاساو رامیاری، کۆلیجی یاساو رامیاری زانکۆی سەلاحەددین، هەولێر، ساڵی دوازدەهەم، ژمارە (١٦)، کانونی یەکەمی/ ٢٠١٤، ل/ ٤٤٠.

[٣] **د. ناصر أحمد سنه، "يورغن هابرماس": فيلسوف ألماني، برؤى نقدية عالمية، موقع (أنفاس نت) من أجل الثقافة والإنسان، بتاريخ (١٣ /٨/ ٢٠١٠)، على الرابط:**

–http://anfasse.org/2010-12-30-16-04-13/2010-12-05-17-29-12/3765-q-q

[4] Jürgen Habermas, **The Public Sphere: An Encyclopedia Article**, in: Iostein Gripsrud, Hallvard Moe, Anders Molander, Graham Murdock (Edit), The Idea of the Public Sphere: A Reader (United Kingdom, Lexington Books, 2010), P. 114-115.

مجلة جامعة التنمية البشرية / المجلد.٣ العدد.١ أذار ٢٠١٧: ص ص ٧٠- ٩٢
DOI: 10.21928/juhd.20170315.04, e-ISSN: 2411-7757, p-ISSN 2411-7765

فالمجال العام هو الفضاء الإجتماعي الذي يعرف تبادلات عقلانية ونقدية بين الذوات (الفردية والجماعية) التي تسعى إلى بلوغ حالة التوافق حول القضايا التي تتصل بالممارسة الديمقراطية.[١] يقول (هابرماس): "وأقصد بالفضاء العام الأماكن التي يجتمع فيها الجماعات والأفراد المستقلون بوصفهم جمهوراً يتناقشوا حول الشؤون المشتركة والقوانين والقيم، بغرض السعي لصياغة السياسات والحلول والتحديات التي تواجه المجتمع كله".[٢] فالتفاعلات مع الآخرين في المجتمع المدني ليست مواجهات علمية، تستخدم فيها لغة العلم لقياس صدق الحقائق العامة، بل هو خبرة يضع فيها أناس مختلفون معاني مختلفة حول الخبرة نفسها، بهدف إيجاد إتفاق حول خلق طرق مختلفة للفهم.[٣]

٢. ٣. مجال تشاوري لتحقيق المصلحة العامة المجاوزة للمصالح الشخصية:

يقوم الخط الفاصل بين الدولة والمجتمع، بشكل أساسي في سياقنا، بفصل المجال العام عن الحقل الخاص. كان المجال العام يوازي السلطة العامة. ويتضمن المجال الخاص "مجال عام" أصيل، لأن المجال العام مكوّن من أناس يأتون من المجال الخاص. وبالتالي فإننا نميز مرة أخرى، داخل العالم الذي كان حكراً على الناس الخواص، بين المجالين الخاص والعام.[٤]

والمواطنون لا يتصرفون كرجال أعمال أو أناس مهنيين وفقاً للشؤون الخاصة، ولا مثل أعضاء نظام دستوري يخضع لقيود قانونية من بيروقراطية الدولة. وإنما يتصرفون ككيان عام عندما يتشاورون بطريقة غير مقيدة، مع ضمان حرية التجمع وتكوين الجمعيات وحرية التعبير عن آرائهم ونشرها، حول القضايا المتعلقة بالمصلحة العامة.[٥] وبهذا المعنى فإن المجال العام يتوسط بين المجال الخاص ومجال السلطة العامة، والمجال الخاص يتضمن المجتمع المدني في معناه الضيق، ونعني عالم التبادل السلعي والعمل الإجتماعي في حين أن مجال السلطة العامة يتعلق بالدولة أو مجال الشرطة والطبقة الحاكمة. وهذه التفرقة بين أجهزة الدولة والأسواق الإقتصادية، والتجمعات الديمقراطية أساسية في النظرية الديمقراطية لأن الجماهير تعتبر المجال العام مؤسسة تنظيمية ضد سلطة الدولة، ومن هنا فإن دراسة المجال العام لابد لها أن تركز على الديمقراطية التشاركية وكيف يتحول الرأي العام لكي يصبح فعلاً سياسياً.[٦]

---

[١] عزالدين العزماني، **الربيع الديمقراطي العربي وإمكان العمومية النقدية**، مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، **١٣**/ مايو/ **٢٠١٣**، متوفر على الرابط: http://www.mominoun.com/pdf1/2015-01/54abc8f18d0d3683229084.pdf

[2] Jürgen Habermas, **The Structural Transformation of the Public Sphere: An Inquiry into a Category of Bourgeois Society,** translated by Thomas Burger, (Cambridge, MA: MIT Press, 1991), P. 27.

[٣] ستيفين ديلو وتيموثي ديل، **التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني**، ترجمة وتقديم: ربيع وهبة، القاهرة، المركز القومي للترجمة، **٢٠١٠**، ص ٧٣٧.

[4] Jürgen Habermas, **The Structural Transformation of the Public Sphere: An Inquiry into a Category of Bourgeois Society,** Op. Cit., P. 30-31.

[5] Jürgen Habermas, **The Public Sphere: An Encyclopedia Article**, Op. Cit., P. 114-115.

[٦] السيد يسين، **إنهيار المجال العام وصعود الفضاء المعلوماتي**، جريدة الأهرام، (العدد/ ٤٤٤٠٥)، بتاريخ (٢٠٠٨/٧/٤)، على الرابط: http://www.ahram.org.eg/Archive/2008/7/4/WRIT1.HTM

٢. ٤. مجال يعتمد على وسائل تواصل حرة ومستقلة:

يتطلب هذا النوع من الاتصالات وسائل محددة لنقل المعلومات والتأثير على أولئك الذين يحصلون عليه. لذا تتكون وسائل الإعلام في المجال العام من الصحف اليومية والمجلات والإذاعة والتلفزيون. نحن نتحدث عن المجال العام السياسي، في مقابل المجال العام الأدبي على سبيل المثال، حيث تجري المناقشة العامة على قضايا تتعلق بنشاطات الدولة.[١] هذه الفكرة تدعو إلى ترشيد السلطة من خلال آلية المناقشة العامة بين الأفراد الخواص (private individuals)، وهذه الفكرة مهددة بعدم التكامل مع التحول الهيكلي للمجال العام نفسه. ويمكن أن تتحقق اليوم، على أساس التغيير، وإعادة تنظيم عقلاني للسلطة الإجتماعية والسياسية تحت سيطرة متبادلة من المنظمات المتنافسة الملتزمة بالمجال العام في بنيتها الداخلية وكذلك في علاقاتها مع الدولة وبعضها البعض.[٢]

ويقوم مفهوم المجال العام على فكرة الفعل، والمحاججة، والتداول في الأمور العامة بطرق مشروعة من خلال السعي العقلاني للمصلحة الجماعية، وهو ما يعني أيضا درجة معقولة من الشفافية في التواصل بين الجهات المعنية بهذه العملية.[٣] وألح (هابرماس) في نظريته التواصلية على أنسنة عمليات العقلنة، بإدخال أبعاد التواصل، وضبط تحركات الفضاء العمومي الحديثة بمعايير أخلاقية تنبذ وساطات المال والسلطة، وتفسح فضاءات لا حصر لها للحرية وللفاعلية الإنسانية.[٤]

٣. مفهوم الحكم الرشيد Good Governance:

تطرح المفاهيم في العلوم الإجتماعية عدة إشكاليات، خاصة المفاهيم التي يتم ترجمتها من اللغة الإنجليزية أو الفرنسية إلى اللغة العربية، وهذه الإشكاليات تبدأ أولاً في عدم وجود ترجمة واحدة متفق عليها للعديد من المفاهيم، فضلاً عن عدم وجود ترجمة حرفية باللغة العربية تعكس نفس المعنى والدلالات التي تعكسها باللغة الإنجليزية أو الفرنسية، وهذا ما نجده بالنسبة لمفهوم (Governance)، حيث لوحظ وجود عدة ترجمات لا تعكس دلالات المفهوم وأهدافه. ويمكن أن نحصي في هذا الإطار العديد من الترجمات، كترجمة المفهوم إلى: (الحاكمية، الحاكمة، الحكم، إدارة الحكم، الإدارة المجتمعية، الحوكمة...الخ).[٥]

بشكل عام يمكن القول بأن عملية الحكم في أي مجتمع هي مجموعة الطرق المختلفة لتسيير الأعمال المشتركة من قبل الأفراد والمؤسسات العامة والخاصة، ولكن من أجل الدقة العلمية يجب الرجوع إلى التعاريف الموجودة في القواميس والموسوعات المعروفة، مثل تعريف قاموس أوكسفورد لمصطلح (Governance)، حيث يشير بأنه: الطريقة التي تحكم

---

(1) Jürgen Habermas, **The Public Sphere: An Encyclopedia Article**, Op. Cit., P. 114-115.

(2) Ibid, P. 119.

(3) Armando Salvatore, **The Public Sphere Liberal Modernity, Catholicism, Islam**, (USA: New York, Palgrave Macmillan Ltd, 2007), P.7.

(٤) **دلال محمد اعواج، رائد تيار الحداثة – يورغن هابرماس، الحوار المتمدن، العدد (٢٩٥٢)، بتاريخ (٢٢/ ٣/ ٢٠١٠)، على الرابط:** HTTP://WWW.AHEWAR.ORG/DEBAT/SHOW.ART.ASP?AID=208706

(٥) **سايح بوزيد، دور الحكم الرشيد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية: حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان – الجزائر، ٢٠١٢-٢٠١٣، ص ١٢٤. متاح على الرابط:** dspace.univ-tlemcen.dz/bitstream/112/2495/1/**these**%20**bouzid**%20**sayeh**.pdf

نشاطات الحكم في دولة معينة أو الطريقة التي تسيطر على شركة أو منظمة معينة. وهذا يعني أن المهم هو طريقة الحكم، وهي معيار أساسي لكي نفهم مدى نجاح هذا الحكم ونقرره.[١]

٣. ١. تعريف الحكم الرشيد:

إن مصطلح الحكم الرشيد يعكس في الوقت الراهن العديد من المفاهيم والمعاني، ويستخدم في العديد من التخصصات العلمية، في العلوم السياسية والإدارة العمومية، الاقتصاد المؤسساتي وكذا التنمية المستديمة.[٢] لذلك لم يعد موضوع الحكم الرشيد في عصرنا مجرد رغبة محلية، بل أصبح طموحاً وشاغلاً إنسانياً على صعيد العالم، ويعلو في أروقة الأمم المتحدة الأصوات المطالبة للحكومات بتعزيز الديمقراطية وتدعيم سيادة القانون، واحترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها دولياً، بما في ذلك الحق في التنمية. ويرتبط نجاح أو فشل جهود كل دولة أو فشلها في تعزيز التنمية ارتباطًا وثيقًا بطبيعة حكمها وجودته.[٣]

وهو عبارة عن مجموعة من القواعد الطموحة الموجهة لإعانة ومساعدة المسيرين في الالتزام بالتسيير وبطريقة شفافة، وفي إطار هدف المساءلة على أساس قاعدة واضحة وغير قابلة للتردد أو الانتقادات، على ان تساهم في ذلك كل الأطراف الفاعلة عبر نشاطات هؤلاء في مجال التسيير، والتي أصبحت من المتطلبات المثلى في كل المحيطات الإقتصادية، والتي لا تستبعد أي عنصر من النشاط الإنساني.[٤]

لذلك وعلى الرغم من إشاعة إستخدام مفهوم الحكم الرشيد في أدبيات الإدارة العامة، والسياسات العامة والحكومات المقارنة، فإنه ليس هناك إجماع على المعنى المقصود به، ويمكن القول إن المفهوم يأخذ بعدين إثنين: **"أولهما:** يعكس إستخدام البنك الدولي الذي يتبنى الجوانب الإدارية والإقتصادية للمفهوم. **والثاني:** يؤكد على الجانب السياسي للمفهوم، فإلى جانب الإهتمام بالإصلاح والكفاءة الإدارية ويشمل التركيز على منظومة القيم الديمقراطية المعروفة في المجتمعات الغربية."[٥]

---

(1) A. S. Hornby, (Edit), **Oxford Advanced Learner's Dictionary**, 7th Edition, Oxford university press, 2007, P. 672.

(٢) الأخضر أبوعلاء عزي، **فعالية الحكم الراشد (الحوكمة) في تفعيل خوصصة الشركات: إشارة إلى واقع الخوصصة في الجزائر**، بحث قدم في: المؤتمر العلمي الاول حول حوكمة الشركات ودورها في الاصلاح الاقتصادي، جامعة دمشق، في (١٥-١٦ تشرين الاول، ٢٠٠٨)، متوفر على الرابط: www.kantakji.com/media/1411/918.doc

(٣) البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة والصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي، **تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٢: خلق فرص للأجيال القادمة**، أيقونات للخدمات المطبعية، عمّان، الأردن، ٢٠٠٢، ص١٠١.

(٤) الأخضر أبوعلاء عزي، غالم جلطي، الحكم الرشيد وخوصصة المؤسسات: إشارة إلى واقع الاقتصاد الوطني والمؤسسة الجزائرية، مجلة علوم إنسانية، السنة الثالثة، العدد/ ٢٧، آذار ٢٠٠٦، متاح على موقع (جمعية الشفافية الكويتية) على الرابط: http://www.transparency.org.kw.au-ti.org/upload/books/239.pdf

(٥) وفاء معاوي، **الحكم المحلي الرشيد كآلية للتنمية المحلية في الجزائر**، رسالة ماجستير في سياسات عامة وحكومات مقارنة، كلية الحقوق، جامعة الحاج الخضر – باتنة – الجزائر، ٢٠١٠، ص٢٦.

وهناك العديد من التعريفات لمصطلح الحكم الرشيد، بناء على عدة إعتبارات ورؤى تختلف من باحث أو مفكر إلى آخر أو من مؤسسة إلى أخرى، وهذا حسب توجهات وإهتمامات كل منها.[١] سنركز على أهم التعريفات المقدمة من قبل المؤسسات والمنظمات الدولية المهتمة بالموضوع، بالشكل الآتي:

٣. ١. ١. تعريف مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE): ويستخدم مصطلح (الحكم الديموقراطي الصالح) ويشمل التقاليد والمؤسسات والعمليات التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات الحكومية بصفة يومية، وتعالج الأسئلة التالية:[٢]

أ. كيف، وإلى أي مدى يكون للمواطنين رأي في صنع السياسات اليومية؟

ب. ما هو مدى كفاءة إدارة الموارد والخدمات العامة؟

ج. كيف يمكن منع سوء استخدام قوة الحكومة؟

د. كيف يتم جعل موظفي الحكومة مسئولين عن تصرفاتهم؟

هـ. كيف يتم التعامل مع الشكاوى؟

٣. ١. ٢. تعريف صندوق النقد الدولي (IMF): أنه "الطريقة التي بواسطتها تسير السلطة الموارد الإقتصادية والإجتماعية لمنظمة ما لخدمة التنمية وذلك باستخدام طرق فعالة في التسيير بأقل التكاليف وتحقيق أكبر المنافع".[٣]

٣. ١. ٣. تعريف البنك الدولي: يعرف الحكم الرشيد بأنه التقاليد والمؤسسات التي من خلالها تتم ممارسة السلطة في الدولة من أجل الصالح العام، وهذا التعريف يشمل:

"أ. عملية اختيار القائمين على السلطة ورصدهم واستبدالهم.

ب. قدرة الحكومة على إدارة الموارد وتنفيذ السياسات السليمة بفاعلية.

ج. إحترام المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الإقتصادية والإجتماعية فيما بينها."[٤]

٣. ١. ٤. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP): يعرّفه البرنامج بأنه ممارسة السلطة الإقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات، ويشمل الآليات والعمليات والمؤسسات التي من خلالها يعبّر المواطنون والمجموعات عن مصالحهم ويمارسون حقوقهم القانونية ويوفون بإلتزاماتهم ويحاولون حل خلافاتهم عن طريق الوساطة. وهو الحكم الذي يعزز رفاه الإنسان ويدعم ويصون، ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحرياتهم الإقتصادية والإجتماعية والسياسية لاسيما بالنسبة لأكثر أفراد المجتمع فقراً وتهميشاً.[٥]

---

[١] د. عربي محمد، **"الديمقراطية والحكم الرشيد"**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، الجزائر، عدد خاص، أبريل ٢٠١١، ص ٣٧١.

[٢] جون د. سوليفان، **الحكم الديمقراطي الصالح: المكون الرئيسى للإصلاح السياسى والاقتصادى**، مركز المشروعات الدولية الخاصة، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ٥.

[3] International Monetary Fund, **Good Governance: The IMF's Role**, at: http://www.imf.org/external/pubs/ft/exrp/govern/govindex.htm

[4] World Bank, **Governance Development in Practice**, World Bank Publication, Washington, 1994, P. xiv.

[٥] البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية والإنسانية العربية،٢٠٠٢، مرجع سابق ص١٠١.

مجلة جامعة التنمية البشرية / المجلد.٣ العدد.١ أذار ٢٠١٧: ص ص ٧٠- ٩٢
DOI: 10.21928/juhd.20170315.04, e-ISSN: 2411-7757, p-ISSN 2411-7765

وهذا التعريف أكثر شمولاً بحيث يتضمن كل الجوانب السياسية والإدارية والإقتصادية، ويعد الحكم الرشيد بمثابة الحكم الذي يمكن الإنسان من العيش بحرية وإستقرار من جهة، وتشارك المؤسسات والآليات والقواعد الرسمية وغير الرسمية في تجسيد الرفاهية والمصالح العامة في الواقع من جهة أخرى.

لذلك سنعتمد في هذا البحث على هذا التعريف المقدم من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وذلك لثلاثة أسباب:

الأول يتعلق بشمولية التعريف واحتوائه على العناصر والآليات والمؤسسات المطلوبة من أجل إيجاد حكم رشيد فعال وقادر على توفير حياة أفضل للأفراد مع الحفاظ على حقوق وحرياتهم.

الثاني يتعلق بمكانة الأمم المتحدة ورعاية أجهزتها لمختلف التجارب الدولية في الأنحاء المختلفة من الكرة الأرضية، سواء التجارب الناجحة أو الفاشلة أو التي تكافح من أجل النجاح.

الثالث يتعلق بإمكانية تطبيق مفهوم المجال العام على أهم العناصر والآليات التي يحتويها المفهوم.

٣. ٢. عناصر الحكم الرشيد:

بناء على التعاريف المتعددة هناك تحديدات مختلفة للعناصر الأساسية المكونة للحكم الرشيد، وهناك استخدامات متباينة لوصف تلك العناصر، مثل: آليات، مكونات، خصائص، عمليات، عناصر...الخ. ونفضل في هذا البحث استخدام عناصر الحكم الرشيد. وانسجاماً مع التعريف المعتمد في هذا البحث للحكم الرشيد والمقدم من قبل البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة نلتزم بالعناصر المستخدمة من قبل الأمم المتحدة على الرغم من وجود بعض الاختلافات في الأجهزة والمؤسسات الفرعية للمنظمة.

لذلك نعتمد في هذا البحث تحديد (المجلس الإقتصادي والإجتماعي لآسيا والمحيط الهادئ التابع للأمم المتحدة، United Nations Economic and Social Commission for Asia and the Pacific) لعناصر الحكم الرشيد في ثمانية عناصر أساسية، وهي:[1]

١. المشاركة **Participation**
٢. الشفافية **Transparency**
٣. العدالة والشمول **Equity and inclusiveness**
٤. سيادة القانون **Rule of law**
٥. الإجماع الموجه **Consensus oriented**
٦. المساءلة **Accountability**
٧. القدرة على الإستجابة **Responsiveness**
٨. والكفاءة والفاعلية **Effectiveness and efficiency**

[1] United Nations: Economic and Social Commission for Asia and the Pacific, **What is Good Governance?**, July 2009, (UNESCAP) website, available at: http://www.unescap.org/resources/what-good-governance

ولو دققنا النظر في العناصر لوجدنا علاقة قوية وتكاملية بين عناصر الحكم الرشيد والديمقراطية وحقوق الإنسان، لأن غياب أي منها يفقد الآخرين وظيفتهم. ذلك أن الديمقراطية مستحيلة دون الحكم الرشيد، وهو الحكم القائم على أساس قاعدة أوسع من المشاركة الجماعية لمواطنيه في ظل إحترام تام لحقوقهم، يسعى إلى تلبية إحتياجات المجتمع في إطار من المراقبة والمساءلة، بما يفيد إيجاد آلية مشاركة إيجابية فيما بين مؤسسات الدولة ومؤسسات المجتمع المدني استناداً إلى أسس الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.[1]

ومن أجل دراسة وتحليل تأثير المجال العام على الحكم الرشيد، سنقسم العناصر إلى ثلاث مجموعات، هي: البنية (الشرعية وسيادة القانون والمشاركة)، الأداء (الفاعلية والإستجابة والإجماع)، والتقييم (الشفافية والمساءلة والعدالة).

٤. المجال العام وبنية الحكم الرشيد (الشرعية، سيادة القانون، والمشاركة):

من الأسئلة المطروحة في هذا البحث هو السؤال حول (مالذي يجعل الحكم الرشيد في بعض الدول قوياً بينما نجد آليات الحكم الرشيد في دول أخرى ضعيفة؟)، ويتبنى البحث فرضية (أن هناك علاقة إيجابية بين مدى انفتاح المجال العام وترسيخ الحكم الرشيد في المجتمع والدولة)، من أجل ربط هذا السؤال بالفرضية المتبنى في البحث واعتماداً على ما سبق من تحديد مفاهيم المجال المفتوح والحكم الرشيد، سنتناول تأثير المجال العام الديمقراطي في بنية الحكم الرشيد المتمثلة في الشرعية وسيادة القانون والمشاركة، كالآتي:

٤. ١. المجال العام والشرعية:

يوصف الحكم الديمقراطي في أبسط تلخيص بأنه حكم الشعب، ويعني رضى الشعب في إسناد السلطة وتأسيسها من جهة، وتقييم الحكم الديمقراطي بمعايير تستند في معظمها إلى رضى الشعب عن قراراته وسياساته واستجابته لطموحات الشعب من جهة أخرى، وفي كلا الوجهين نرى أن معيار اكتساب الشرعية الحكم هو رضى الشعب.

ومن أجل ترسيخ الشرعية والتغلب على أزماتها، يرى (هابرماس) إن من الضروري توفير الفرص للمواطنين للانخراط في ما يسميه (التفاعل التواصلي، Communicative Interaction)، ويضع أيضاً مجموعة من الإعتبارات الأخلاقية المرتبطة بما يسمى (حالة الخطاب المثالي، Ideal Speech Situation) والتي يمكن أن تزدهر فيها مثل هذه التفاعلات.[2]

ويبرز دور المجال العام في منح الشرعية للحكم الرشيد من خلال التعبير عن الرضى والقبول الشعبي بواسطة الآليات الديمقراطية مثل: إجراء انتخابات نزيهة، ووجود تعددية في الخيارات، ليقوم الشعب بعد المداولات العقلانية النقدية وتفعيل الفعل التواصلي، باتخاذ القرارات بمنح الشرعية الديمقراطية.

من هنا يقوم الحكم الرشيد على أساس الشرعية الديمقراطية، والشرعية الديمقراطية تستند إلى عنصرين، هما عنصر (الرضا والقبول) بالإنتخاب وعنصر (المنجز) المتحقق من خلال التقدم في مسارين، وهما مسار ضمان وتنظيم

---

[1] د. محمد نشطاوي، **الحاكمية الجيدة الديمقراطية وحقوق الانسان**، مجلة الدولية، الناشر محمد نشطاوي، العدد/ ٣، مغرب، ٢٠٠٧، ص٥.

[2] Janet Newman, **Participative governance and the remaking of the public sphere**, in: Janet Newman (Edit), Remaking Governance: Peoples, politics and the public sphere, (UK: University of Bristol, 2005), P.120.

مجلة جامعة التنمية البشرية / المجلد.٣ العدد.١ أذار ٢٠١٧: ص ص ٧٠- ٩٢
DOI: 10.21928/juhd.20170315.04, e-ISSN: 2411-7757, p-ISSN 2411-7765

ومأسسة الحقوق والحريات لتمكين ممارستها. ومسار تحقيق العدالة الإجتماعية بتجاوز آفات الفقر والبطالة والفساد. عليه فان خارطة التفكير السليم لبناء الحكم الصالح تفترض ما يفيد بأن (لا بناء لحكم صالح بدون الشرعية الديمقراطية).[١]

٤. ٢. المجال العام وسيادة القانون:

هناك اصطلاحات متنوعة للتعبير عن مبدأ سيادة القانون في الحقل القانوني، فمثلاً: في منطقة الشرق الأوسط يستخدم (حكم القانون)، ويقابله في الفقه الإنجليزي (Rule of Law)، ويطلق عليه في الولايات المتحدة الأمريكية (مبدأ الحكومة المقيدة) (The principle of Limited Government)، وأحيانا يطلق عليه تعبير (حكومة قانون لا حكومة أشخاص) (A Government of Law not of Men)، علماً أن المصطلح الشائع في بلدان شمال إفريقيا ومصر وفرنسا ومن يسير في فلك الفقه اللاتيني الفرنسي هو مصطلح (مبدأ سيادة القانون) أو باللغة الفرنسية (Preeminence du Droit).[٢]

ولاشك في أن الحكم الرشيد يستلزم وجود دولة القانون التي يتساوى أمامها المواطنون، وهي الدولة التي يسودها السلام الإجتماعي لأنها تتيح الفرص المتساوية لجميع مواطنيها وتوسّع خياراتهم وتفتح آفاقهم، وحكم القانون هو الأساس الذي تبنى عليه كل المبادئ والمفاهيم الأخرى بما فيها التمثيل السياسي والإدارة العامة الفعالة والمتجاوبة.[٣]

لذلك يشير مفهوم سيادة القانون من قبل الأمم المتحدة، إلى مبدأ للحكم يكون فيه جميع الأشخاص والمؤسسات والكيانات والقطاعان العام والخاص، بما في ذلك الدولة ذاتها، مسؤولين أمام قوانين صادرة علناً، وتطبق على الجميع بالتساوي ويحتكم في إطارها إلى قضاء مستقل، وتتفق مع القواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان. ويقتضي هذا المبدأ كذلك إتخاذ تدابير لكفالة الإلتزام بمبادئ سيادة القانون، والمساواة أمام القانون، والمسؤولية أمام القانون، والعدل في تطبيق القانون، والفصل بين السلطات، والمشاركة في صنع القرار، واليقين القانوني، وتجنب التعسف، والشفافية الإجرائية والقانونية.[٤]

ويستلزم مبدأ حكم القانون حماية حقوق الانسان العائدة إلى الأفراد والجماعات، ويستلزم فرض عقوبات متساوية عليهم وفق المعايير القانونية ومعاملة الجميع بالتساوي بحيث يكونون خاضعين للقانون لا لمشيئة القوي، وعلى القانون أن يحمى الجماعات الضعيفة من إستغلال الجماعات الأخرى.[٥]

ومن الناحية الواقعية لا يمكن تصور تطبيق فعلي لهذا المبدأ إلاّ من خلال توفير مجال عام ديمقراطي مفتوح، ولا يمكن تفعيل هذا المجال وحمايته إلاّ من خلال ضمانة مبدأ سيادة وحكم القانون لإقرار الحقوق والحريات من حيث الأساس وحمايتها

---

[١] د.عامر حسن فاض، **نحو خارطة تفكير عراقية لبناء الحكم الصالح**، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد/ ٤٣، ٢٠١١، ص أ.

[٢] بوشعيب أوعيي، **مبدأ حكم القانون في إطار الحقل الدستوري**، مجلة (التسامح)، سلطنة عمان، العدد/٢٤، خريف/ ٢٠٠٨، متوفر على الرابط: http://www.altasamoh.net/Article.asp?Id=561

[٣] البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية، ٢٠٠٢، مرجع سابق، ص١١١.

[٤] موقع الأمم المتحدة، سيادة القانون، متوفر على الرابط: http://www.un.org/ar/ruleoflaw

[٥] د. غالب غانم، حكم القانون، المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة، بيروت، ٢٠٠٥، ص ١٧.

وتحقيق العدالة في الواقع، فالعلاقة بين (المجال العام) و (سيادة القانون) علاقة لازم وملزوم، فوجود أي منهما يتطلب وجود الآخر.

٤. ٣. المجال العام والمشاركة:

المشاركة هي حق الإنسان بالتصويت وإبداء الرأي بشكل مباشر أو غير مباشر عبر النواب في المجالس المنتخبة ديمقراطياً بالبرامج والسياسات والقرارات، والمشاركة تتطلب توفير القوانين التي تضمن حرية تشكيل الجمعيات والمنظمات والأحزاب، والحرية في الإنتخابات وفي التعبير وضمان المشاركة الفعالة.[١] وتعد المشاركة جزء لاينفصل من شبكة المفاهيم والمبادئ الديمقراطية كالتجمع والمساواة وسيادة الشعب ومناقشة القوانين والتنشئة، وتعد المشاركة السياسية المقياس لنمو الحكومات الديمقراطية. ولا تكون المشاركة فقط لغاية المشاركة، بل هي فعل ونشاط وتأثير من أجل التغيير أو إستمرار الفرد أو المؤسسة القائمة.[٢]

وتبرز طبيعة العلاقة بين المجال العام والمشاركة في حقيقة أن هذه الحقوق والحريات لايمكن أن تمارس إلاّ في بيئة حرة ومجال عام يسمح بالتعددية والتداول والنقاش النقدي، ووجود قنوات قانونية وشرعية لتنظيمها وترشيدها، كما يقول (كريغ كالهون، **Craig Calhoun**) "المجال العام المناسب للسياسة الديمقراطية يعتمد على كل من نوعية الخطاب وكمية المشاركة".[٣]

ويتضح تأثير المجال العام على المشاركة حسب (هابرماس) في ضرورة أن تتجاوز المشاركة الديمقراطية التمثيلية التي تقوم على العلاقة غير المباشرة بين المواطنين والدولة من خلال المجالس المنتخبة، إلى الديمقراطية التشاركية التي تقوم على روابط أكثر مباشرة بين المواطنين والدولة.[٤] فموضوع طبيعة العلاقة بين المواطن والدولة والمجال العام يحتل مكانة نظرية معتبرة، وفقاً للمفاهيم المختلفة للديمقراطية ونماذجها مثل: (الفردانية الليبرالية، Liberal Individualist) و(المجتمعية، Communitarian) و(التداولية، Deliberative). والمفهوم المناسب لتوضيح العلاقة بين (المجال العام) و(المشاركة) هو (نموذج الديمقراطية التداولية) المطروحة من قبل (هابرماس) والذي يتطلب أن يكون هناك مجال عام غير رسمي قوي، ينبغي أن يمتلك ثلاث خصائص أساسية:[٥]

١. تأسيس نقاش عقلاني نقدي كمعيار وحيد يستخدم للحكم على المساهمات العامة"
٢. حصر موضوعات النقاش في مجال "الاهتمام المشترك".
٣. الإنفتاح على جميع أعضاء الجمهور.

---

[١] حسن كريم، مفهوم الحكم الصالح، في: ندوة الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية مع المعهد السويدي بالإسكندرية، بيروت، ط/٢، ٢٠٠٦، ص ١٠٣.

[٢] د. سامية خضر صالح، المشاركة السياسية والديمقراطية، كتب عربية للنشر الإلكتروني، القاهرة، ٢٠٠٥، ص١٩.

[3] Craig Calhoun, **Introduction: Habermas and the public sphere**, in: Craig Calhoun (Edit), Habermas and the public sphere, Cambridge MIT Press, 1992, P.2.

[٤] د. إبراهيم العيسوي، نموذج التنمية المسقلة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٢، ص١٧.

[5] João Carlos Correia, **The Meanings of Public Sphere: is there any democratic role for Internet?**, in: João Carlos Correia e Rousiley C. Maia (Orgs.), Public Sphere Reconsidered Theories and Practices, (Portugal: LabCom Books, 2011), P.39.

مجلة جامعة التنمية البشرية / المجلد.٣ العدد.١ أذار ٢٠١٧: ص ص ٧٠- ٩٢
DOI: 10.21928/juhd.20170315.04, e-ISSN: 2411-7757, p-ISSN 2411-7765

٥. المجال العام وأداء الحكم الرشيد (الفاعلية، الإستجابة، الإجماع):

السؤال الثاني المطروح في هذا البحث هو (ما مدى تأثير وجود المجال العام وفاعليته في تفعيل آليات الحكم الرشيد في المجتمعات المختلفة؟)، ومن أجل ربط هذا السؤال بالفرضية المتبنى في البحث وهي (أن هناك علاقة إيجابية بين مدى انفتاح المجال العام وترسيخ الحكم الرشيد في المجتمع والدولة)، سنتناول تأثير المجال العام الديمقراطي في أداء الحكم الرشيد المتمثلة في الفاعلية والإستجابة والإجماع، كالآتي:

٥. ١. المجال العام والفاعلية:

إن الفعالية هي آلية أخرى من آليات الحكم الرشيد وتتضمن القدرة على تنفيذ المشاريع الخدمية عبر إدارات كفؤة وعقلانية وتحافظ على الموارد من الهدر.[١] أو القدرة على تحقيق الأهداف المؤسسية أو الفردية، وهي تتطلب مهارة وحساسية تجاه الأمور المحددة والملموسة التي تشغل بال الناس والإستجابة لها، والقدرة على توضيح هذه الهموم ووضع أهداف لمعالجتها وتنفيذ إستراتيجيات تؤدي إلى تحقيق تلك الأهداف. وينبغي أن تسفر العمليات والمؤسسات عن نتائج تلبي تحقيق أفضل إستخدام للموارد.[٢]

لذلك فان الفعالية تتحقق عندما تكون هناك رؤيا واضحة وأهداف محددة وإستراتيجيات ومبادئ وقيم وتنمية وتطوير وغير ذلك من سمات القيادة، وتتحقق الكفاءة عندما يكون هناك تخطيط وتنظيم وإدارة للوقت ورقابة ومتابعة، وعندما تكون هناك فعالية ولا توجد كفاءة فإن الرؤى والأهداف لا تجد من يحققها بصورة صحيحة، وفي حالة عدم وجود فعالية ووجود كفاءة فإن الأعمال تنجز ولكن بدون الأهداف واضحة.[٣]

ولا يمكن تحسين الوضع الإقتصادي للمواطن من غير مؤسسات فاعلة وكفوءة، فالرخاء وجودة مؤسسات الدولة امران يتحققان عادة بشكل متواز، فالحكومات التي تتمتع بمؤسسات تتسم بالمسؤولية وجيدة الإدارة هي الأكثر قدرة على توفير سلع النفع العام وتدعم بيئة يمكن أن تولد فرص العمل وتحقق النمو.[٤]

ولاشك أن إيجابيات وجود المجال العام المفتوح لا يقتصر على توفير مناخ النقاش والمشاركة والتداول الحر المواطنين فقط، وإنما وجود ذلك المناخ يساعد يشجع المؤسسات على تقديم الخدمات بفاعلية وكفاءة لأنها ستكون متيقنة من إخضاعها للرقابة والتقييم والمساءلة الشعبية أو المؤسساتية وهذا بفضل المجال العام المفتوح أمام المواطنين والمعلومات المتاحة حول الأداء العام في مؤسسات الدولة كافة.

---

[١] عبد الكريم سعد محجوب، **النظام السياسي الأمثل: بين الواقع والطموح دراسة في العلاقة بين الحكم الصالح وحقوق الإنسان**، مجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد/ ٢٠، ٢٠١٢، ص٣٣٥-٣٤٦.

[٢] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة**، ١٩٩٧، ص١٠.

[٣] أحمد سيد كردي، الفرق بين الكفاءة والفاعلية، متاح على الرابط:
http://ahmedkordy.blogspot.com/2011/09/blog-post_4189.html

[٤] سري موليانى إندراواتي، **السبيل للخروج من الفقر ومنع الفساد يمهده الحكم الرشيد**، متوفر على موقع (البنك الدولي)على الرابط:
http://blogs.worldbank.org/voices/ar/way-out-poverty-and-corruption-paved-good-governance

٥. ٢. المجال العام والإستجابة:

لا يمكن حصر الحوكمة المعاصرة في المؤسسات المغلقة ولا في عمل السياسيين المحترفين، وإنما هناك مفهوم جديد مطروح وهو (الحوكمة التشاركية، Participative Governance)، ويشير إلى أنماط صنع القرار التي تجري في مجموعة أكبر من المؤسسات، مع مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة والعمليات. وتلعب (الحوكمة التشاركية) دوراً حاسماً في العملية السياسية الحديثة التي تناسب احتياجات المجتمعات المعقدة، وتحتل الأسئلة المتعلقة بالشرعية مكانة لا تقل عن أهمية طريقة الخبير العلمي في حل المشاكل. وتفتح القضايا الرئيسية المتعلقة بإعادة صياغة المجال العام، ولا سيما نماذج المواطنة التي يتم إنتاجها.[١]

ويساعد هذا التوجه في الحوكمة على تقديم استجابات أفضل لمطالب المواطنين من خلال إشراكهم أفراداً وجماعات في المؤسسات والعمليات التي تجري بشكل عام تقليدياً بعيداً عن مشاركة المواطنين فيها، وانطلاقاً من ذلك تعني الإستجابة كإحدى معايير الحكم الرشيد قدرة السلطات الحاكمة على إستقراء وتوقع حاجات المواطنين وأولوياتهم في مختلف نواحي الحياة والعمل على تلبيتها طبقاً لخطط عمل وبرامج زمنية بما يحقق مستويات مقبولة من رضاء المواطنين، وبما يحقق التوزيع العادل لعوائد التنمية. ويمكن تحقيق هذه الإستجابة من خلال بعض النقاط الآتية:[٢]

١. رصد إحتياجات المواطنين ورغباتهم وأولوياتهم الحالية والتنبؤ بها في المستقبل.
٢. ترجمة تلك الإحتياجات والتوقعات إلى مشروعات وبرامج للمرافق والخدمات المجتمعية.
٣. وضع الخطط الطويلة الأجل والقصيرة الأجل طبقا لهذه المشروعات.
٤. تحديد الإعتمادات المالية لتمويل هذه الخطط والمشروعات بناء على الأولويات وفي ضوء الموارد المتاحة.
٥. تنفيذ المشروعات طبقا للخطط والموازنات المعتمدة لتلبية الاحتياجات المحلية لكل المناطق الجغرافية.

ومما لاشك فيه فإن قدرة مؤسسات الحكم الرشيد على الإستجابة تقع في الوسط بين شرعية مؤسسات الحكم من جهة وخضوع مؤسسات الحكم للمساءلة والمحاسبة من جهة أخرى، أي لا يمكن الحصول على حسن الإستجابة بمعزل عن مؤسسة شرعية نابعة من مشاركة الشعب في إسناد السلطة إليها ديمقراطياً من جهة، ومن غير وجود آليات أخرى كالشفافية والمساءلة من جهة أخرى، وإذا لم يتم توفير هذين الجناحين لمؤسسات الحكم وعملياتها، فإن البديل هو الإتجاه نحو إما مشاركة صورية وحكم فاسد أو الدكتاتورية والطغيان، والنتيجة هي إن إستجابة الحكم لمطالب المواطنين تكون محدودة جداً إن لم تكن معدومة.

٥. ٣. المجال العام والإجماع:

تعد قدرة الحكم على خلق (الإجماع الموجه) بين فئات الشعب المختلفة نقطة مهمة ومركزية لإثبات فاعلية الحكم وآلياته المستخدمة في الأداء الفعال والمستجيب لمطالب غالبية الناس، ولا يمكن إنجاز تلك المهمة من غير وجود قنوات تؤمن

---

(1) Janet Newman, **Participative governance and the remaking of the public sphere**, Op. Cit., P.123.

(٢) محمود أحمد الخطيب، **معايير الحكم الرشيد**، متوفر على موقع (أهرام المسائي الرقمي) على الرابط:
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=848877&eid=7748

مجلة جامعة التنمية البشرية / المجلد.٣ العدد.١ أذار ٢٠١٧: ص ص ٧٠- ٩٢
DOI: 10.21928/juhd.20170315.04, e-ISSN: 2411-7757, p-ISSN 2411-7765

تنوير المواطنين بما يجري فعلاً وإشراكهم في التعبير عن توجهاتهم وآراءهم حول مايجري، وعادة مايتم ذلك عن طريق توفير وسائل حرة للتعبير والنقد والمشاركة في مجال عام مفتوح وديمقراطي.

من هنا يتطلب إيجاد المجال العام المثالي الإندماج الإجتماعي المستند إلى خطاب عقلاني نقدي. ويقوم التكامل، بعبارة أخرى، على التواصل بدلاً من الهيمنة. والتواصل في هذا السياق لا يعني فقط أن يتقاسم الناس ما يفكرون فيه أو يعرفونه، ولكن يعني أيضاً عملية التحول المحتمل التي تساعد العقل على الإرتقاء نتيجة المناظرة والجدال. هذا الهدف لا يمكن أن يتحقق عن طريق إنكار الآثار المترتبة للمنظمات الإجتماعية على نطاق واسع، من خلال تخيل مجال عام يشغله فقط أفراد خواص مستقلين، مع عدم وجود منظمات كبيرة ودون أية إنقسامات للمصلحة تحول دون التعرف على الصالح العام، كما تقترح النظرية الليبرالية.[١]

ووفقاً لتقرير الفريق الرفيع المستوى حول برنامج عمل التنمية لما بعد العام ٢٠١٥، يعتبر مفهوم الحكم الرشيد بأنه قدرة المجتمع على ضمان سيادة القانون، وحرية التعبير، والحكومة المنفتحة والمسؤولة. وفي المقابل، وبشكل أوسع فإن حرية التعبير تعتبر ركناً أساسياً في الحوكمة، لأن هذا الحق يمكّن أكبر عدد من المواطنين من المساهمة في ورصد وتطبيق القرارات العامة حول التنمية. وأكدت الأعداد المتزايدة من الناس الذين لديهم إمكانية الوصول الى المنابر الإعلامية على أهمية حرية الصحافة في تعزيز الحكم الرشيد.[٢]

وهنا تتجلى أهمية المجال العام ليسهل التفاوض العقلاني حول الصالح العام بين المواطنين، ويتيح للفرد التعبير الحر عن آرائه، دون ضغط أو إجبار من جانب المجتمع، حيث يتم فيه مناقشة قضايا المجتمع ومشكلاته المختلفة، من أجل الوصول إلى مجتمع أكثر حرية وعقلانية. ومن ناحية أخرى، يؤكد هذا المفهوم على أهمية النقاش الحر، سواء في وسائل الإعلام أو غيرها، كوسيلة لتكوين رأي عام حر، وكذلك مناقشة القضايا والمشاكل المجتمعية الملحة، التي تحتاج إلى رأي عام مستنير وديموقراطي.[٣]

٦. المجال العام وتقييم الحكم الرشيد (الشفافية، المساءلة، والعدالة):

السؤال الثالث المطروح في هذا البحث هو السؤال حول (ماهو الفضاء المشترك الذي يجمع بين إمكانية مساءلة الحاكم وقدرة الإستجابة لمطالب الناس؟)، وانسجاماً مع فرضية البحث القائلة (أن هناك علاقة إيجابية بين مدى انفتاح المجال العام وترسيخ الحكم الرشيد في المجتمع والدولة)، سنتناول دور المجال العام الديمقراطي في تقييم الحكم الرشيد من خلال التركيز على عناصر (الشفافية والمساءلة والعدالة)، كالآتي:

---

(1) Craig Calhoun, **Introduction: Habermas and the public sphere**, Op. Cit., 1992, P.29.

(٢) منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (يونسكو)، **وسائل الإعلام الحرة تساهم في الحكم الرشيد، والتمكين والقضاء على الفقر**، متوفر على موقع (يونسكو) على الرابط: http://www.unesco.org/new/ar/unesco/events/prizes-and-celebrations/celebrations/international-days/world-press-freedom-day/2014-themes/free-media-contribute-to-good-governance-empowerment-and-eradicating-poverty/

(٣) موسوعة مقاتل من الصحراء، **المجال العام**، متاح على موقع (مقاتل)، على الرابط: **http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Mnfsia15/AlMjalAlam/sec01.doc_cvt.htm**

٦. ١. المجال العام والشفافية:

تمثل الشفافية إحدى عناصر الحكم الرشيد، وتقوم على مبدأ بسيط هو "عدم وجود أمور في الشأن العام تخفى عن المواطن"، وبهذا فهي تعني:[١]

أ. الوضوح في الوظيفة، والواجبات، والمصادر، وسير المعاملات، وسبل أداء المسؤول دوره.

ب. أن يكون جميع المعطيات والمعلومات في متناول الجميع وواضحا.

ج. وسيلة لإخضاع الموظفين العموميين للمساءلة ومحاربة الفساد.

وطبيعة العلاقة بين المجال العام والشفافية هي من الأمور التي لا تحتاج إلى أي برهان، إذ لا يمكن أن تمارس الشفافية إلاّ في مجال عام مفتوح أمام المواطنين والمؤسسات الإعلامية والرقابية ووجود معايير للشفافية وإجراءات العمل والعواقب القانونية، وتنص المعايير الدولية (ميثاق الشفافية للمؤسسات المالية الدولية) على ضرورة توافر تسعة عناصر لتحقيق الشفافية:[٢]

أ. وضع قواعد واضحة للنشر والإفصاح تحدد فيها: (نوعية المعلومات، مواعيد نشرها، المسؤولية القانونية).

ب. أن توفر المؤسسات الحكومية معلومات كافية لفهم عملها وتسهيل مراقبة أدائها.

ج. أن توفر المؤسسات الحكومية البيانات التي يحتاجها المواطن والقطاع الخاص لوضع الخطط المستقبلية.

د. أن تكون نصوص القوانين واللوائح والتعليمات والإجراءات في متناول المواطن وأصحاب الأعمال.

ه. يتم توفير البيانات الأساسية عن الأداء الإقتصادي في وقت سريع وملائم.

و. يتم توفير البيانات الرئيسية المتعلقة بالمالية العامة بشكل مفصل ودقيق وسريع.

ز. يتم توفير نصوص الدراسات التي تمس حياة المواطنين بشكل مباشر وتقوم الدوائر الحكومية بإعدادها.

ح. تقوم الدوائر الحكومية بوضع نصوص السياسات والإجراءات والخطط التي تتبناها في متناول الجمهور.

ط. تصميم الإجراءات والتعليمات الحكومية بما يتفق مع قواعد قانونية مكتوبة ومنشورة.

٦. ٢. المجال العام والمساءلة:

يقصد بآلية المساءلة "أن يكون جميع المسؤولين والحكّام ومتّخذي القرار في الدولة أو القطاع الخاص أو مؤسسات المجتمع المدني، خاضعين لمبدأ المحاسبة أمام الرأي العام ومؤسساته دون استثناء".[٣] وبشكل مختصر تعني (الحساب عن أعمال

---

[١] المركز الفلسطيني للاتصال والسياسات التنموية، **دور المؤسسات المجتمع المدني في تعزيز مفاهيم الحكم الرشيد**، فلسطين- الخليل،٢٠١١، ص١٤.

[٢] بوزيد السائح، **سبل تعزيز المساءلة والشفافية لمكافحة الفساد وتمكين الحكم الراشد في الدول العربية**، مجلة الباحث، العدد/ ١٠، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، الجزائر، ٢٠١٢، ص٥٥.

[٣] پێشرەو علي محمد أمين، **آليات الحكم الرشيد في إدارة التنوع الثقافي: دراسة تحليلية مقارنة**، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية القانون والسياسة بجامعة السليمانية، ٢٠١٤، ص ٣٣.

مجلة جامعة التنمية البشرية / المجلد.٣ العدد.١ أذار ٢٠١٧: ص ص ٧٠- ٩٢
DOI: 10.21928/juhd.20170315.04, e-ISSN: 2411-7757, p-ISSN 2411-7765

معينة) أو (المسؤولية عن أداء العمل أو تولي المنصب).[١] والغرض من المساءلة هو الحد من الفساد واستخدام الموقع الوظيفي لأغراض شخصية، وتتبع صور مخالفة القانون واللوائح ومعايير السلوك المعلنة محل الإتفاق العام.[٢]

وتعرف (الأمم المتحدة) المساءلة بأنها: الإلتزام من قبل المسؤولين (في القطاعين العام والخاص) بالقواعد الآتية:[٣]

أ. توضيح كيفية تنفيذ الدائرة لمهامها ومبررات القرارات التي تتخذها.

ب. التفاعل المباشر مع الإنتقادات والمطالب التي تقدم إليها.

ج. قبول جزء من المسؤولية عن الأخطاء التي تقع أو الفشل الذي ينتج عن تلك القرارات.

د. وجود آلية واضحة تتيح للمواطن التحقق من إلتزام الدائرة بمهامها على الوجه المخطط له.

ه. وجود آلية واضحة للتعامل مع الأخطاء أو الفشل.

ويتناول البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة مساءلة الفساد باعتبارها مشكلة تتعلق بتدبير حكومي، فالحد من الفساد أمر حاسم لتحقيق الهدف الشامل المتمثل في تخفيف حدة الفقر وتعزيز التنمية الإجتماعية المستدامة والمتمحورة حول الناس، ويؤكد تركيز البرنامج على التغيير النسقي الطويل الأمد وعلى الأبعاد البشرية للتنمية فعالية المزايا الفريدة الملازمة للتدابير التي تتوخى تعزيز الحكم الرشيد والمساءلة الحكومية.[٤]

وللمحاسبة صور شتى، ولكن يمكن حصر المساءلة في ثلاثة محاور رئيسة، هي:[٥]

١. المساءلة الذاتية (الفردية): وتتجلى فيما تزرعه العقائد الدينية والمبادئ والأخلاق الفاضلة من تجنب الفساد بكل صوره، وتوسيع دائرتي الثواب والعقاب، الأمر الذي يجعل هذه العقيدة قوة رادعة للفساد ورقابة ذاتية، فهذا المستوى من المساءلة الذاتية النابعة من الخوف من الله والرغبة في ثوابه، هو أرقى صيغة للمساءلة وأقلها كلفة.

٢. المساءلة المجتمعية: حين تتحقق المشاركة السياسية الفاعلة من حرية التعبير وانتخاب وتشكيل للأحزاب وشفافية للقرارات واستقلالية للقضاء وحرمة للمال العام وتحرير للإعلام، فإننا سنصبح أمام بيئة صحية تتصف بالمساءلة.

٣. المساءلة الداخلية: وتتمثل في مجموعة الضوابط التي تحكم أداء المؤسسات من تعريف الصلاحيات وشروط التوظيف والتدريب المستمر والتدقيقين الداخلي والخارجي والشفافية وغيرها من الآليات التي تقلل من إمكانية سوء استغلال المسؤولية.

وهذه المراحل الثلاث تتفاعل فيما بينها وتكمل بعضها البعض وتساهم في تحقيق الهدف من المساءلة. ويمكن تصنيف هذه المحاور بشكل آخر بالتركيز على بعد آخر وهو: المساءلة التنفيذية من قبل الجهاز التنفيذي، والمساءلة البرلمانية من خلال مراقبات البرلمان للمؤسسات، والمساءلة القضائية من خلال الجهاز القضائي.[١]

---

[١] د. عماد الشيخ داود، **الشفافية ومراقبة الفساد**، مجلة المنصور، بغداد، العدد/ ١٨، ٢٠١٢، ص٩٥.

[٢] سامح فوزي، **الحوكمة**، سلسلة مفاهيم، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، العدد/١٠، ٢٠٠٥، ص٧.

[٣] نقلاً عن: بوزيد السائح، **سبل تعزيز المساءلة والشفافية لمكافحة الفساد وتمكين الحكم الراشد في الدول العربية**، مرجع سابق، ص ٥٨.

[٤] برنامج الأمم المتحدة ال إنمائي (UNDP)، **مكافحة الفساد لتحسين إدارة الحكم**، شعبة التطوير الإداري وإدارة الحكم مكتب السياسات الإنمائية، ١٩٩٨، ص١٥-١٦.

[٥] بوزيد السائح، **سبل تعزيز المساءلة والشفافية لمكافحة الفساد وتمكين الحكم الراشد في الدول العربية**، مرجع سابق، ص ٥٩.

٦. ٣. المجال العام والعدالة:

تعد العدالة الثمرة النهائية للحكم الرشيد، سواء العدالة في تساوي الفرص أو العدالة أمام القانون أو العدالة التوزيعية في الحقوق والإمتيازات، ولضمان تحقيق الحد الأدنى من العدالة نحتاج إلى تجسيد المتطلبات الحقيقية للحكم الرشيد، وهو الحكم الذي يتسم بالشفافية والمساءلة والفعالية والكفاءة. فالإنحرافات عن القانون، من قبيل: قسوة الشرطة، الحرمان من الإجراءات القانونية الواجبة، والإعتقالات التعسفية، تثير الضمير الإنساني، وتعد الإلتزام بمعايير حقوق الإنسان أساساً لممارسة واحترام كرامة الإنسان.[٢]

من هنا يمكن القول بأن أي مجتمع أو نظام سياسي يعمل على تطبيق المساءلة يستطيع ضمان التقدم نحو تحقيق العدالة والتقدم سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، وكثيرًا ما يرد مصطلح الحكم الرشيد مرتبطًا بمبدأي الشفافية والمساءلة اللذين يشكلان دعامتين من دعائم التنمية البشرية، ففي ظل انتفاء المساءلة والشفافية سيسود الفساد والبيروقراطية المتلازمين مع الإستبداد وغياب الحريات.[٣]

وكما ينظر إلى المجال العام، على نطاق واسع، كعنصر حاسم في الديمقراطياتِ الحديثةِ.[٤] فإن الحكم الرشيد الديمقراطي والمستند إلى المجال العام المفتوح خير ضمان لتحقيق العدالة بين المواطنين، وعليه فإن أحد مؤشرات تقييم الحكم الرشيد هو مدى تحقيقه للعدالة بمعناها العام بين جميع المواطنين.

---

[١] د. عماد الشيخ داود، **الشفافية ومراقبة الفساد**، مرجع سابق، ص ٩٦-٩٨.

[2] Mohd. Yousuf Bhat and Yusuf Bhatt, **Good governance: A Promise for Justice**, The Indian Journal of Political Science, Vol. LXV, No. 2, April-June, 2004, P. 231. Stable URL: http://www.jstor.org/stable/41855810.

[٣] پێشرەو علي محمد أمين، **آليات الحكم الرشيد في إدارة التنوع الثقافي: دراسة تحليلية مقارنة**، مرجع سابق، ص ٣٤.

[4] Mike S. Schäfer, Digital Public Sphere, (Cambridge, MA: MIT Press, 1989), P. 27.

مجلة جامعة التنمية البشرية / المجلد.٣ العدد.١ أذار ٢٠١٧: ص ص ٧٠- ٩٢
DOI: 10.21928/juhd.20170315.04, e-ISSN: 2411-7757, p-ISSN 2411-7765

الخاتمة:

يمكن تلخيص مدلولات المجال العام وفقاً لأعمال (هابرماس) ومشروعه الفلسفي–السياسي حول (العقلانية التواصلية) و(أخلاقيات المناقشة) و(الديمقراطية التشاورية)، في أنه: (مجال يعتمد على الإستعمال العمومي للعقل وإجراء نقاش عقلاني تواصلي، مجال مفتوح لكل المواطنين بخصوصياتهم، مجال تشاوري لتحقيق المصلحة العامة المجاوزة للمصالح الشخصية، مجال يعتمد على وسائل تواصل حرة ومستقلة).

إن الحكم الرشيد وفقاً لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) يعني ممارسة السلطة الإقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات، ويشمل الآليات والعمليات والمؤسسات التي من خلالها يعبّر المواطنون والمجموعات عن مصالحهم ويمارسون حقوقهم القانونية ويوفون بإلتزاماتهم ويحاولون حل خلافاتهم عن طريق الوساطة.

إن عناصر الحكم الرشيد يتكون من ثمانية عناصر أساسية، هي: (المشاركة، الشفافية، العدالة والشمول، سيادة القانون، الإجماع الموجه، المساءلة، القدرة على الإستجابة، والكفاءة والفاعلية).

ومن أجل دراسة وتحليل تأثير المجال العام على الحكم الرشيد، قسم هذا البحث عناصر الحكم الرشيد إلى ثلاث مجموعات أساسية، هي:

ويمثل المجال العام البيئة الضرورية واللازمة لترسيخ بنية الحكم الرشيد (الشرعية وسيادة القانون والمشاركة): فمن الناحية الفكرية يوفر المجال العام بالإستناد إلى الشرعية الديمقراطية لإسناد السلطة في النظم الديمقراطية، وتدل سيادة القانون على الاستقرار المؤسسي وعلامة على حفظ الحقوق والحريات الأساسية، كما تلعب المشاركة الشعبية دوراً محورياً في انعكاس الحكم لرغبات ومطالب الشعب. ومن الناحية العملية والاجرائية لابد من وجود المجال العام المفتوح حتى يتم التعبير عن الشرعية والمشاركة من قبل الشعب بأسلوب حر ومؤثر ويتم مراقبة ومتابعة آليات سيادة القانون والمساواة أمام أحكام القانون.

ومما لاشك فيه فإن قدرة عناصر الحكم الرشيد على الأداء (الفاعلية والإستجابة والإجماع)، تقع في الوسط بين شرعية مؤسسات الحكم من جهة وخضوع مؤسسات الحكم للمساءلة والمحاسبة من جهة أخرى، أي لا يمكن الحصول على حسن الإستجابة بمعزل عن مؤسسة شرعية نابعة من مشاركة الشعب في إسناد السلطة إليها ديمقراطياً من جهة، ومن غير وجود آليات أخرى كالشفافية والمساءلة من جهة أخرى.

في بيئة المجال العام يتم تقييم الحكم الرشيد عن طريق عناصر (الشفافية والمساءلة والعدالة) فالحكم الرشيد المستند إلى المجال العام خير ضمان لتحقيق العدالة بين المواطنين، وتحقيق العدالة مرتبط بمبدأي الشفافية والمساءلة اللذين يشكلان دعامتين من دعائم التنمية البشرية، وعليه فإن أحد مؤشرات تقييم الحكم الرشيد هو مدى تحقيقه للعدالة بمعناها العام بين جميع المواطنين.

المصادر:

أولاً: الكتب:

أ. بالعربية:

١. ستيفين ديلو وتيموثي ديل، **التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني**، ترجمة وتقديم: ربيع وهبة، القاهرة، المركز القومي للترجمة، ٢٠١٠.

٢. جون د. سوليفان، **الحكم الديمقراطي الصالح: المكون الرئيسى للإصلاح السياسى والاقتصادى**، مركز المشروعات الدولية الخاصة، القاهرة، ٢٠٠٤.

٣. د. غالب غانم، حكم القانون، المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة، بيروت، ٢٠٠٥.

٤. حسن كريم، مفهوم الحكم الصالح، في: ندوة الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية مع المعهد السويدي بالإسكندرية، بيروت، ط/٢، ٢٠٠٦.

٥. د. سامية خضر صالح، المشاركة السياسية والديمقراطية، كتب عربية للنشر الإلكتروني، القاهرة، ٢٠٠٥.

٦. د. إبراهيم العيسوي، نموذج التنمية المستقلة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٢.

٧. د. عماد الشيخ داود، **الشفافية ومراقبة الفساد**، مجلة المنصور، بغداد، العدد/ ١٨، ٢٠١٢.

٨. سامح فوزي، **الحوكمة**، سلسلة مفاهيم، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، العدد/١٠، ٢٠٠٥.

ب. بالإنجليزية:

9. S. Hornby, (Edit), **Oxford Advanced Learner's Dictionary**, 7th Edition, Oxford university press, 2007.
10. Jürgen Habermas, **The Public Sphere: An Encyclopedia Article**, in: Iostein Gripsrud, Hallvard Moe, Anders Molander, Graham Murdock (Edit), The Idea of the Public Sphere: A Reader (United Kingdom, Lexington Books, 2010).
11. Jürgen Habermas, **The Structural Transformation of the Public Sphere: An Inquiry into a Category of Bourgeois Society,** translated by Thomas Burger, (Cambridge, MA: MIT Press, 1991).
12. Armando Salvatore, **The Public Sphere Liberal Modernity, Catholicism, Islam**, (USA: New York, Palgrave Macmillan Ltd, 2007).
13. Janet Newman, **Participative governance and the remaking of the public sphere**, in: Janet Newman (Edit), Remaking Governance: Peoples, politics and the public sphere, (UK: University of Bristol, 2005).
14. Craig Calhoun, **Introduction: Habermas and the public sphere**, in: Craig Calhoun (Edit), Habermas and the public sphere, Cambridge MIT Press, 1992.
15. João Carlos Correia, **The Meanings of Public Sphere: is there any democratic role for Internet?**, in: João Carlos Correia e Rousiley C. Maia (Orgs.), Public Sphere Reconsidered Theories and Practices, (Portugal: LabCom Books, 2011).
16. Mike S. Schäfer, Digital Public Sphere, (Cambridge, MA: MIT Press, 1989).

ثانياً: الرسائل الجامعية:

١٧. سايح بوزيد، **دور الحكم الرشيد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية: حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان – الجزائر، ٢٠١٢-٢٠١٣، ص ١٢٤. متاح على الرابط: dspace.univ-tlemcen.dz/bitstream/112/2495/1/**these**%20**bouzid**%20**sayeh**.pdf

١٨. وفاء معاوي، **الحكم المحلي الرشيد كآلية للتنمية المحلية في الجزائر**، رسالة ماجستير في سياسات عامة وحكومات مقارنة، كلية الحقوق، جامعة الحاج الخضر – باتنة – الجزائر، ٢٠١٠.

١٩. پێشرەو علي محمد أمين، **آليات الحكم الرشيد في إدارة التنوع الثقافي: دراسة تحليلية مقارنة**، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية القانون والسياسة بجامعة السليمانية، ٢٠١٤.

ثالثاً: البحوث والدوريات:

أ. بالعربية:

٢٠. عبد الكريم سعد محجوب، **النظام السياسي الأمثل: بين الواقع والطموح دراسة في العلاقة بين الحكم الصالح وحقوق الإنسان**، مجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد/ ٢٠، ٢٠١٢.

٢١. بوزيد السائح، **سبل تعزيز المساءلة والشفافية لمكافحة الفساد وتمكين الحكم الراشد في الدول العربية**، مجلة الباحث، العدد/ ١٠، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، الجزائر، ٢٠١٢.

٢٢. خالد كاظم أبو دوح، **مفهوم المجال العام: الأبعاد النظرية والتطبيقات**، مجلة (إضافات)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد (١٥)، (صيف/ ٢٠١١).

٢٣. د. هاني خميس أحمد عبده، **الدين والثورات السياسية: الحالة المصرية نموذجاً**، مجلة رؤى إستراتيجية، العدد/ ٣، يونيو/ ٢٠١٣، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

٢٤. نورالدين علوش، تحولات الفضاء العمومي في الفلسفة السياسية المعاصرة: من هابرماس إلى نانسي فرايزر، مجلة (إضافات)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العددان (٢٦-٢٧)، (ربيع- صيف/ ٢٠١٤).

٢٥. السيد يسين، **إنهيار المجال العام وصعود الفضاء المعلوماتي**، جريدة الأهرام، (العدد/ ٤٤٤٠٥)، بتاريخ (٢٠٠٨/٧/٤)، على الرابط: http://www.ahram.org.eg/Archive/2008/7/4/WRIT1.HTM

٢٦. دلال محمداعواج، **رائد تيار الحداثة – يورغن هابرماس**، الحوار المتمدن، العدد (٢٩٥٢)، بتاريخ (٢٢/ ٣/ ٢٠١٠)، على الرابط: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=208706

٢٧. الأخضر أبوعلاء عزي، **فعالية الحكم الراشد (الحوكمة) في تفعيل خوصصة الشركات: إشارة إلى واقع الخوصصة في الجزائر**، بحث قدم في: المؤتمر العلمي الاول حول حوكمة الشركات ودورها في الاصلاح الاقتصادي، جامعة دمشق، في (١٥-١٦ تشرين الاول، ٢٠٠٨)، متوفر على الرابط: www.kantakji.com/media/1411/918.doc

٢٨. الأخضر أبوعلاء عزي، غالم جلطي، الحكم الرشيد وخوصصة المؤسسات: إشارة إلى واقع الاقتصاد الوطني والمؤسسة الجزائرية، مجلة علوم إنسانية، السنة الثالثة، العدد/ ٢٧، آذار ٢٠٠٦، متاح على موقع (جمعية الشفافية الكويتية) على الرابط: http://www.transparency.org.kw.au-ti.org/upload/books/239.pdf

٢٩. د. عربي محمد، **"الديمقراطية والحكم الرشيد"**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، الجزائر، عدد خاص، أبريل ٢٠١١.

٣٠. د. محمد نشطاوي، **الحاكمية الجيدة الديمقراطية وحقوق الانسان**، مجلة الدولية، الناشر محمد نشطاوي، العدد/ ٣، مغرب، ٢٠٠٧.

٣١. د.عامر حسن فياض، **نحو خارطة تفكير عراقية لبناء الحكم الصالح**، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد/ ٤٣، ٢٠١١.

٣٢. بوشعيب أوعيي، **مبدأ حكم القانون في إطار الحقل الدستوري**، مجلة (التسامح)، سلطنة عمان، العدد/٢٤، خريف/ ٢٠٠٨، متوفر على الرابط: http://www.altasamoh.net/Article.asp?Id=561

ب. بالإنجليزية:

33. Mohd. Yousuf Bhat and Yusuf Bhatt, **Good governance: A Promise for Justice**, The Indian Journal of Political Science, Vol. LXV, No. 2, April-June, 2004, P. 231. Stable URL: http://www.jstor.org/stable/41855810.

ج. بالكوردية:

٣٤. د.شێرزاد ئەحمەد نەجار، ئیدریس شێخ شەرەفی، **"پانتایی گشتی Public Sphere" وەك بواریك بۆ گفتوگۆی رەخنەیی-عەقڵانی**، گۆڤاری یاساو رامیاری، کۆلیجی یاساو رامیاری زانکۆی سەلاحەددین، هەولێر، ساڵی دوازدەهەم، ژمارە (١٦)، کانونی یەکەمی/ ٢٠١٤.

رابعاً: تقارير المنظمات والمراكز:

أ. بالعربية:

٣٥. البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة والصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي، **تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٢: خلق فرص للأجيال القادمة**، أيقونات للخدمات المطبعية، عمّان، الأردن، ٢٠٠٢.

٣٦. موقع الأمم المتحدة، سيادة القانون، متوفر على الرابط: http://www.un.org/ar/ruleoflaw

٣٧. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة**، ١٩٩٧، ص١٠.

٣٨. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (يونسكو)، **وسائل الإعلام الحرة تساهم في الحكم الرشيد، والتمكين والقضاء على الفقر**، متوفر على موقع (يونسكو) على الرابط: http://www.unesco.org/new/ar/unesco/events/prizes-and-celebrations/celebrations/international-days/world-press-freedom-day/2014-themes/free-media-contribute-to-good-governance-empowerment-and-eradicating-poverty

٣٩. المركز الفلسطيني للاتصال والسياسات التنموية، **دور المؤسسات المجتمع المدني في تعزيز مفاهيم الحكم الرشيد**، فلسطين- الخليل، ٢٠١١.

٤٠. برنامج الأمم المتحدة ال إنمائي (UNDP)، **مكافحة الفساد لتحسين إدارة الحكم**، شعبة التطوير الإداري وإدارة الحكم مكتب السياسات الإنمائية، ١٩٩٨.

ب. بالإنجليزية:

41. International Monetary Fund, **Good Governance: The IMF's Role**, at: http://www.imf.org/external/pubs/ft/exrp/govern/govindex.htm
42. World Bank, **Governance Development in Practice**, World Bank Publication, Washington, 1994.
43. United Nations: Economic and Social Commission for Asia and the Pacific, **What is Good Governance?**, July 2009, (UNESCAP) website, available at: http://www.unescap.org/resources/what-good-governance

خامساً: مواقع الإنترنيت:

٤٤. رشيد العلوي، الفضاء العمومي من هابرماس إلى نانسي فريزر، مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، ٨/ نوفمبر/ ٢٠١٤، متوفر على الرابط: http://mominoun.com/pdf1/2014-11/545e02a2d35592087784350.pdf

٤٥. كريم محمد، "المجال العام" كمتخيَّل اجتماعي حديث، موقع (إضاءات) بتاريخ <26/01/2016>، على الرابط: http://ida2at.com/public-domain-as-a-modern-social-visualizer/.

٤٦. د. ناصر أحمد سنه، **"يورغن هابرماس": فيلسوف ألماني، برؤى نقدية عالمية**، موقع (أنفاس نت) من أجل الثقافة والإنسان، بتاريخ (١٣ /٨/ ٢٠١٠)، على الرابط: http://anfasse.org/2010-12-30-16-04-13/2010-12-05-17-29-12/3765-q-q-

٤٧. عزالدين العزماني، **الربيع الديمقراطي العربي وإمكان العمومية النقدية**، مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، ١٣/ مايو/ ٢٠١٣، متوفر على الرابط: http://www.mominoun.com/pdf1/2015-01/54abc8f18d0d3683229084.pdf

٤٨. أحمد سيد كردي، الفرق بين الكفاءة والفاعلية، متاح على الرابط:-http://ahmedkordy.blogspot.com/2011/09/blog-post_4189.html

٤٩. سري موليانى إندراواتي، **السبيل للخروج من الفقر ومنع الفساد يمهده الحكم الرشيد**، متوفر على موقع (البنك الدولي)على الرابط: http://blogs.worldbank.org/voices/ar/way-out-poverty-and-corruption-paved-good-governance

٥٠. محمود أحمد الخطيب، **معايير الحكم الرشيد**، متوفر على موقع (أهرام المسائي الرقمي) على الرابط: http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=848877&eid=7748

٥١. موسوعة مقاتل من الصحراء، **المجال العام**، متاح على موقع (مقاتل)، على الرابط: **http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Mnfsia15/AlMjalAlam/sec01.doc_cvt.htm**